

تقديم وتؤسس استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠ محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية لأهداف ١.١ استراتيجية للشفافية وكفاءة المؤسسات تدفع في اتجاه جهاز إداري يتميز بالكفاءة والفاعلية، وتقوم على حوكمة موارد الدولة، وذلك من خلال تنفيذ العديد من التدخلات، وبنية معلوماتية، بالإضافة إلى تطوير وتغيير ثقافة العمل داخل الجهاز الإداري للدولة. وحيث يعد الجهاز الإداري حجر الزاوية في إطار جهود الدولة لمكافحة الفساد، يعمل الهدف الاستراتيجي الأول من أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٣ - ٢٠٣٠ على تعزيز كفاءة وفاعلية الجهاز الإداري للدولة ليكون متماشياً مع محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية من جانب وخطة مصر للإصلاح الإداري من جانب آخر؛ بما يتضمنه هذا الهدف من أهداف فرعية لتحديث البنية التشريعية والمؤسسية الحاكمة لعمل الجهاز الإداري للدولة؛ واستكمال تطوير منظومة الموارد البشرية بالجهاز الإداري للدولة؛ وإرساء قيم النزاهة والشفافية بالوحدات الحكومية؛ ورفع كفاءة منظومة الخدمات العامة الحكومية وكذا، تطوير منظومة إدارية متكاملة ومرنة للتعامل مع احتياجات المستثمرين. ومن منطلق القناعة بأهمية تطوير تدابير الرقابة الداخلية والحوكمة ومقوماتها الأساسية بوحدات الجهاز الإداري للدولة، حظيت وظيفة المراجعة الداخلية والحوكمة باهتمام متزايد من جانب الدولة المصرية. وفي هذا الشأن صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٤٦ لسنة ٢٠١٨ بأن يستحدث في الجهاز الإداري للدولة تقسيمات تنظيمية تشمل "التقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية". تبع ذلك صدور قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ باستحداث "التقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري للدولة، والمعدل بالقرار رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠٢١، حيث يتمثل الهدف الأساسي لاستحداث التقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة في حوكمة الجهاز الإداري للدولة، ويعتبر التقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة من التقسيمات الأساسية التي تضمن كفاءة الأداء المؤسسي وضمان فعالية العمليات والإجراءات المؤسسية والاستخدام الأمثل للموارد، وكذا حماية أموال وممتلكات الدولة، وبالتالي دعم الجهود الرامية إلى الوقاية من الفساد ومحاربه. وتنفيذاً للقرارات المنشئة للتقسيم التنظيمي للمراجعة الداخلية والحوكمة، وبالتنسيق مع هيئة الرقابة الإدارية، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، تم إعداد دليل إجراءات وحدة المراجعة الداخلية والحوكمة بوحدات الجهاز الإداري للدولة (١) لبيان الإجراءات الاستشارية للعمليات الرئيسية التي يقوم بها التقسيم التنظيمي للمراجعة وتضطلع هيئة الرقابة الإدارية بمتابعة تقدم وحدات المراجعة الداخلية والحوكمة" وتدريب وبناء قدرات عناصرها ضمناً لتنفيذ مهامها المرجوة منها والتي عبرت عنها الدولة المصرية في قرار الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمهام تلك